بنهاية مايو الماضي.. و141,1 مليون دينار احتياطي لدى «صندوق النقد»

12 مليار دينار أصول الكويت الاحتياطية

■ 5٪ نمو الاحتياطي العام خلال 5 أشهر بقيمة 543 مليون دينار
■ 3,6 مليارات دولار القيمة السوقية الحالية لاحتياطي الكويت من الذهب

مصطفى صالح

سجل الاحتياطي العام للكويت قفزة شهرية بقيمة 50 مليون دينار بنهاية مايو الماضي، ليبلغ أعلى مستوياته التاريخية على الاطلاق مسجلا مستوى 11,95 مليار دينار بنمو شهري 0,4٪، مقارنة بمستوياته البالغة 11,90 مليار دينار بنهاية أبريل الماضي، وهذه الاحتياطيات لا تشمل الاصول الخارجية لدى الهيئة العامة للاستثمار، وتتكون من أرصدة الذهب النقدي ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة والعملة.

وبحسب بيانات قائمة الأصول الاحتياطية للكويت الصادرة عن بنك الكويت المركزي، فان السبب الرئيسي وراء ارتفاع الاحتياطي العام للكويت الى هذا المستوى التاريخي، هو ارتفاع الاحتياطي النقدي للبلاد من النقد الأجنبي بنهاية مايو الماضي ليصل الى 11,21 مليار دينار، بزيادة قدرها 50 مليون دينار وبنسبة 0,44٪ عن شهر أبريل الماضي، لتتخطى بذلك أعلى مستوى تاريخي لها على الإطلاق المسجل في أبريل عندما وصل الى 11,16 مليار دينار.

ومنذ بداية العام الحالي، أي خلال فترة الأشهر الـ 5 الأولى من العام، قفز الاحتياطي العام للكويت بنسبة 4,8٪ وبقيمة 543 مليون دينار، وذلك بدعم من ارتفاع النقد الأجنبي في البلاد بقيمة 548 مليون دينار وبنسبة 5,1٪.

ويرجع ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي خلال شهر مايو الماضي وبلوغه رقما قياسيا، الى مواصلة تدفق الاستثمارات الأجنبية الى بورصة الكويت، حيث وصل صافي استثمارات الأجانب التي دخلت البورصة خلال الخمسة اشهر الماضية من العام الحالي الى 324,8 مليون دينار (بما يعادل قرابة 1,1 مليون دولار).

وبحسب الاحصائية، فإن الاحتياطي العام للكويت لا يشمل الأصول الخارجية لدى الهيئة العامة للاستثمار، حيث يضم الذهب الذي تمتلكه السلطة النقدية في البلاد والبالغ 31,7 مليون دينار، وتحتفظ به كأصول احتياطية، بالاضافة الى احتياطي النقد الأجنبي في البلاد، والاحتياطيات المودعة لدى صندوق النقد الدولي.

مكونات الاحتياطي النقدي

وتتكون الاحتياطيات النقدية الأجنبية للكويت من النقود الورقية والمعدنية المتداولة من العملات الأجنبية والمستخدمة عموما لأداء مدفوعات، وتستثنى منها النقود المعدنية التذكارية، أما الودائع المتضمنة في الأصول الاحتياطية فهي الودائع لدى البنوك المركزية الأجنبية، وبنك التسويات الدولية، وبنوك أخرى، والمقصود بالودائع هنا هو الودائع المتاحة عند الطلب.

وأخيرا، الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة.

احتياطيات لدى «صندوق النقد»

فيما يبلغ حجم الاحتياطيات المودعة لدى صندوق النقد الدولي بنهاية مايو الماضي، نحو 141,1 مليون دينار، مرتفعة بنسبة 10٪ خلال الأشهر الـ 5 الماضية، وبقيمة 12 مليون دينار، مقارنة بمستوياتها البالغة 128 مليون دينار بنهاية يناير الماضي.

ويتكون وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي من شريحة الاحتياطي، أي مبالغ العملات الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من صندوق النقد الدولي خلال مهلة وجيزة، ومديونية على صندوق النقد الدولي (بموجب اتفاقية قرض) في حساب الموارد العامة، وتكون تحت تصرف البلد العضو بما في ذلك إقراض البلد المبلغ لصندوق النقد الدولي بموجب الاتفاقات العامة للاقتراض، والاتفاقات الجديدة للاقتراض، والمطالبات على الصندوق المحررة بحقوق السحب الخاصة تعتبر مطالبات بالعملة الأجنبية.

ويبلغ حجم حقوق السحب الخاصة نحو 563 مليون دينار بتراجع 3٪ خلال 5 أشهر مقارنة بمستوياتها بنهاية يناير الماضي والبالغة 580 مليون دينار، وهي أصول احتياطية دولية استحدثها صندوق النقد الدولي كأصل احتياطي مكمل للأصول الاحتياطية لدى البلدان الأعضاء في الصندوق، ويوزع الصندوق حقوق السحب الخاصة بين أعضائه على أساس نسب حصصهم في الصندوق.

نهاية الشهر	الذهب النقدي	وضع الاحتياطي لدى الصندوق	حقوق السحب الخاصة	مجموع العملة والودائع	الأصول الاحتياطية الرسمية
2018					
مايو	31,7	91	579,9	11059,1	11761,7
يونيو	31,7	90,9	579,9	10841,7	11544,2
يوليو	31,7	91,7	580	10331,9	11035,3
أغسطس	31,7	113,2	580,2	10346,1	11071,2
سبتمبر	31,7	113,2	580,2	10343,1	11068,2
أكتوبر	31,7	113	580,3	10489,3	11214,3
نوفمبر	31,7	113,4	580,6	11069	11794,7
ديسمبر	31,7	128,2	0,6 58	10542,8	11283,3
2019					
يناير	31,7	128,2	580,6	10667,3	11407,8
فبراير	31,7	136,8	580,9	10689,4	11438,8
مارس	31,7	135,9	562,8	10787,4	11517,8
أبريل	31,7	141,2	562,8	11165,6	11901,4
مايو	31,7	141,1	563,2	11215,5	11951,5

«الأنباء» تنشر خطة مناقصات الشركة خلال 2020/2019

«ناقلات النفط» ترسي عقود مشاريع بـ 10,4 ملايين دولار

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة ان شركة ناقلات النفط الكويتية قررت ترسية عدد من المناقصات والممارسات بقيمة 10,4 ملايين دولار خلال الفترة الماضية.

وفي التفاصيل، قالت المصادر انه تمت ترسية عقد صيانة الناقلات تقنيا مع الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري) بقيمة 2,05 مليون دولار وذلك بعد اجراء ممارسة على الاسعار حازت فيها الشركة البحرينية أفضل سعر في المفاضلة الثانية لتتفوق على شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن الكويتية التي قدمت سعرا في المفاضلة الثانية بقيمة 2,4 مليون دولار.

وذكرت أن الشركة تنوي طرح العقد الأكبر والشامل لتسفين وصيانة الناقلات التابعة للشركة والقوارب الصغيرة قريبا.

وبينت أن الشركة وقعت عقد إنشاء وإنجاز وصيانة مخازن الشويخ (مصنع تعبئة الغاز المسال القديم) التابع للشركة وذلك مع شركة تركي الدبوس وأولاده بمبلغ اجمالي 1,4 مليون دينار (ما يعادل 4,5 ملايين دولار)، وذلك بعد قرار لجنة الشراء العليا في مؤسسة البترول الكويتية ترسية المشروع.

الى ذلك قررت الشركة ترسية الممارسة الخاصة بتقديم الخدمات الاستشارية بمشروع مبنى الأمن الجديد في فرع تعبئة الغاز المسال (الشعيبة) على المكتب الهندسي والفني المتحد (يونيتك) بقيمة إجمالية معادة القياس وقدرها 28,3 ألف دينار لمدة 16 شهرا.

فيما أرست الشركة عقدا على شركة هانويل الكويت بقيمة 134,5 ألف دينار لتحديث وتطوير برنامج تكنولوجي خاص على متن ناقلات النفط التابعة للشركة.

وعلى مستوى عمليات الشركة في الفلبين قامت «ناقلات النفط» بترسية عقدين بـ3,7 ملايين دولار، حيث تبلغ قيمة العقد الاول 1,9 مليون دولار وتمت ترسيته على شركة باسفيك آسيا أوفر سيس الفلبين، اما العقد الثاني فتمت ترسيته على شركة نيسس للسفن الفلبينية بقيمة 1,8 مليون دولار.

خطة المناقصات

وحول المناقصات المزمع طرحها خلال السنة المالية 2020/2019 قالت المصادر ان الشركة تنوي طرح مشروع تقديم خدمات فنية لصيانة وتشغيل فرع تعبئة الغاز المسال بمنطقة الشعيبة الصناعية التابع حيث تشمل تلك الخدمات توفير عمالة الصيانة والتشغيل للمعدات الميكانيكية والكهربائية وأنظمة التحكم التشغيلية.

وحول توريدات اسطوانات الغاز التي تعتزم الشركة البدء فيها خلال الاشهر المقبلة، قالت المصادر إن الشركة لديها خطة لاستيراد 370 ألف اسطوانة غاز حجم 12 كغم وذلك لتغطية الطلب المتزايد على اسطوانات الغاز، وتوريد 24 شاحنة لنقل اسطوانات الغاز وتوريد 18 مقطورة وتوريد 45 ألف هوز ضغط مرتفع و300 ألف هوز ضغط منخفض بالإضافة الى توريد 3 آلاف اسطوانة غاز حجم 5 كغم.

فيما تعتزم الشركة اعادة تأهيل خزانات الغاز المدفونة وتطوير الشبكة، فيما سيتم إنشاء شعلة لحرق الغاز المسال في الشعيبة وأم العيش لتشغيل محطة الكهرباء من الطاقة المتجددة بحجم 5 ميغاواط لتغذية الأحمال الكهربائية في فرع تعبئة الغاز المسال في المصنعين.

91 مليون دينار أرباح بنك الخليج بعد 3 سنوات

أوصت شركة أرقام كابيتال المستثمرين بالشراء في سهم بنك الخليج وحددت السعر المستهدف عند 330 فلسا بزيادة 7,6٪ عن السعر السوقي الحالي بتاريخ 11 يوليو الجاري والبالغ 310 فلوس.

وتوقع التقرير نمو الإيرادات بدعم من التنوع ونمو القروض والانخفاض في مخصصات الائتمان، متوقعا ارتفاع الإيرادات من 199 مليون دينار خلال العام الحالي الى 217 مليون دينار بحلول 2020.

كما توقع التقرير نمو الأرباح بشكل ملحوظ في السنوات القادمة بفضل نمو القروض في السنوات القادمة فمن المتوقع أن تصل الأرباح الى 54 مليون دينار في 2019 وبحلول 2020 فمن المتوقع ان تصل الأرباح الى 68 مليون دينار وكذلك 84 مليون دينار بحلول 2021 وأخيرا تصل الى 91 مليون دينار بحلول 2022.

وأشار التقرير الى أن العائد على حقوق مساهمي البنك وصل الى 10,2٪ في 2018 حسب تقديرات أرقام كابيتال بمعدل يتفوق عن متوسط العائد على حقوق المساهمين للقطاع المصرفي الكويتي البالغ 10٪ وقد يصل الى 9,4٪ في 2019 و11,5٪ بحلول 2020.

وأشار التقرير الى أن السهم لا يزال يتداول في مضاعفات مقبولة بمكرر ربحية متوقع 16,8 مرة في 2019 على الرغم من ان مكرر الربحية في العام الماضي كان 15,8 مرة وبحلول 2020 سيكون مكرر الربحية المتوقع 13,2 مرة.

يذكر أن بنك الخليج أعلن عن تحقيق أرباح صافية بنهاية النصف الاول من 2019 بلغت 24 مليون دينار بنسبة تراجع 10,6٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وبربحية سهم 8,3 فلوس مقارنة بـ 9,2 فلوس.

«ميد»: بلغت 194 مليون دولار.. لتحتل المركز قبل الأخير خليجياً

155٪ ارتفاع ترسيات العقود بالكويت خلال يونيو

محمود عيسى

سجلت ترسيات العقود في الكويت في شهر يونيو نموا بنسبة 155٪ لتصل الى 194 مليون دولار مقارنة مع 76 مليون دولار خلال شهر مايو، وتمثلت هذه الترسيات في 3 عقود، يتعلق اثنان منها مجموعهما 134 مليون دولار بإنشاء محطات كهرباء في مرافق نفطية جنوب شرقي الكويت لصالح شركة نفط الكويت، أما الثالث فتبلغ قيمته 60 مليون دولار ويتعلق بإنشاء خطوط كهرباء في مدينة جنوبي المطلاع لحساب وزارة الكهرباء والماء.

وقالت مجلة ميد انه برغم هذا التحسن، الا أن الكويت حلت في المركز الخامس وقبل الاخير خليجيا، حيث جاءت السعودية في المركز الأول على مستوى الشرق الأوسط بترسيات عقود بلغت 2، 612 مليار دولار، وتلتها الامارات في المركز الثاني بواقع 1,548 مليار دولار، وجاءت عمان في المركز الثالث بواقع 706 ملايين دولار، ثم قطر في المركز الرابع بواقع 544 مليون دولار، وأخيرا حلت البحرين في المركز السادس والأخير بعقود بلغت قيمتها 62 مليون دولار.

وعلى مستوى الشرق الأوسط سجلت ترسيات العقود نموا مكبوتا في شهر يونيو للشهر الثاني على التوالي، حيث سجلت ارتفاعا بنسبة 35٪ لتصل الى 5,8 مليارات دولار مقارنة مع 4,3 مليارات دولار في مايو.

وقد أدى انخفاض مستوى ترسيات العقود خلال الشهرين الماضيين إلى جعل اداء الربع الثاني من 2019 من حيث ترسيات العقود هو الأدنى خلال السنوات الست الماضية منذ 2014. وبلغت قيمة الترسيات حوالي 19,5 مليار دولار في الربع الثاني من هذا العام، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 20٪ مقارنة مع 24,4 مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي.

وينسجم هذا الهبوط مع تراجع سوق البناء في دبي، والذي سجل انخفاضا في الترسيات بقيمة 3,7 مليارات دولار في الربع الثاني من هذا العام. وهذه هي المرة الأولى التي يسجل فيها سوق دبي خسارة تتجاوز مليارى دولار منذ عام 2011، عندما كانت الإمارة ما زالت تبذل جهودها للتعافي من آثار ما بعد الأزمة المالية العالمية. وقد أرست مصر والأردن عقودا بلغت قيمتها 135 مليون دولار و34 مليون دولار على التوالي.

«ستاندرد آند بورز» تتوقع تحسن أرباح شركات التأمين بالخليج

توقعت وكالة «ستاندرد آند بورز» تحسن صافي أرباح شركات قطاع التأمين في دول الخليج خلال 2019 مقارنة بالعام الماضي، ولكن بنسب معتدلة على مدى أرباع السنة الجارية.

وأوضحت الوكالة، في تقرير حديث لها، أن التحسن المتوقع سيكون نتيجة لتحسن عوائد الاستثمارات، وليس بفعل تحسن ظروف السوق، والتي من المتوقع أن تظل تشهد تنافسية كبيرة.

وأشارت الوكالة إلى تحسن ربحية شركات التأمين خلال الربع الأول من العام الحالي في بعض الأسواق الخليجية ومنها السوق السعودي، مشيرة إلى أنه على الرغم من ذلك إلا أن ثلث شركات التأمين الإسلامي لا تزال تسجل خسائر.

وأوضحت أن خطط زيادة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال في عدد من دول مجلس التعاون ستقود شركات قطاع التأمين التكافلي والتعاوني في دول الخليج للتوجه إلى الاندماج فيما بينها أو الاستحواذ، في ظل مواجهتها لمشاكل تتعلق بضعف الربحية.

وأشارت إلى أن من بين أسباب ضعف ربحية قطاع التأمين في المنطقة تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع المنافسة. وقالت إن الاندماجات بين شركات التأمين الصغيرة والمتوسطة ستساعد على تحسين درجة التشغيل وقاعدة رأس المال للشركات، ما سيسمح لها بتحمل المخاطر، وتخفيف شدة التنافس في السوق.